موفق حسن رضا*: إعادة التأمين وفق السعر الصافي

ورد على شبكة الاقتصاديين العراقيين مؤخرا،[1] وفي موضوع يتعلق بالتأمين في العراق، بأن المرحوم مؤيد الصفار، الذي عمل في مجال التأمين الهندسي في شركة التأمين الوطنية، ثم أصبح مديرا لذلك النشاط، في سبعينات و ثمانينات، ولغاية بداية تسعينات القرن الماضي، حيث وافاه الأجل وهو في مكتبه، قد:

"أدخل أسلوبا جديدا في التعامل مع معيدي التأمين من ناحية والمقاولين من ناحية أخرى، إذ كان يتفق مع المعيدين على ان تكون إعادة التأمين الاختيارية وفق السعر الصافي، في حين انه يقوم بتحميل السعر بعمولة مرتفعة في اتفاقه مع المقاولين وبذلك يحقق عائدا كبيرا للشركة."

وقد تم التعقيب على ذلك، بأن هذه الممارسة كانت معروفة في العالم وتتم دون علم المؤمن له والأفراد والشركات، أي انها تتم سرا .... وقد تم توقف العمل بها بفعل اتساع الرقابة والإفصاح.

ولغرض إلقاء الضوء على الموضوع أعلاه، فقد كنت على علم تام به وداعما له، بحكم عملي كمسؤول في شركة التأمين الوطنية للفترة 1978 ولغاية 1992، أود ان أبين الآتي:

كما هو معلوم فإن إعادة التأمين تكون أما اتفاقية او اختيارية.

إعادة التأمين الاتفاقية
(TREATY)

[1] مصباح كمال، "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟(iraqieconomists.net) pdf.

تكون بالاتفاق مع معيدي التأمين على إطار (اتفاقية) يرد فيها كافة تفاصيل الأخطار التي يمكن إعادة التأمين عليها وإسنادها للاتفاقية، بما في ذلك الحدود والشروط والاستثناءات والعمولات والحسابات ... الخ. وبإمكان شركة التأمين أن تعيد تأمين وثائق التأمين التي تقع ضمن ذلك الإطار وبشكل تلقائي، ودون الحاجة للحصول على موافقة معيدي التأمين لكل عملية إعادة تأمين. وحيث أن الاتفاقية تشمل عدة وثائق، أي حزمة أعمال، فإن عمولات إعادة التأمين الاتفاقية تكون عادة أعلى من إعادة التأمين التي تنصب على وثيقة واحدة، كما وان مستوى تلك العمولة تحدده سمعة شركة التأمين وقدراتها الفنية ونتائج أعمالها السابقة...الخ

أما إعادة التأمين الاختيارية
(FACULTATIVE)
فإنها تتم لكل وثيقة على حدة، بحيث يتم التفاوض مع معيدي التأمين بشأن الشروط والاستثناءات والعمولات ... الخ والاتفاق عليها قبل بدأ سريان تغطية إعادة التأمين.

بحكم طبيعة الإعادة الاتفاقية فإن حدود التغطية فيها تكون محدودة، وتعتمد بشكل رئيسي على حجم شركة التأمين، قدراتها الفنية، خبرة أعمالها السابقة....الخ. وعليه فإن المشاريع التي مبالغها كبيرة، لا يمكن ان تتم إعادة تأمينها بالكامل ضمن إعادة التأمين الاتفاقية، كذلك إذا ما كان العمل ينصب على نشاط يشكل استثناءا في اتفاقية إعادة التأمين، فكل تلك المشاريع يعاد تأمينها اختياريا، كليا أو جزئيا، وتكون عمولات إعادة التأمين الاختيارية عادة أقل من إعادة التأمين الاتفاقية، أذ ان الأولى تنصب على مشروع واحد والثانية تشمل حزمة مشاريع.

بعد هذه المقدمة أعود الى الموضوع الذي نحن بصدده. فخلال الفترة المذكورة أعلاه تم تنفيذ مشاريع، كان رب العمل فيها الحكومة، وشركات مملوكة بالكامل للدولة. وبحكم كون شركة التأمين الوطنية شركة مملوكة بالكامل للدولة، وبذلك فإنها تعد المستشار التأميني لها، فقد كانت تقدم الخبرة والمشورة التأمينية لها خلال مراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل، وذلك من خلال قدراتها الذاتية بالنسبة للمشاريع الصغيرة والبسيطة، وبالاستعانة بقدرات وكفاءات معيدي التأمين العالميين والقادة في حقل التأمين الهندسي و الذين لدى الشركة تعامل معهم، بالنسبة للمشاريع الكبيرة والمعقدة.

أما الشركات المقاولة فقد كانت تستعين بشركات التأمين التي لديها تعامل معهم في بلدها الأصلي، و/أو وسطاء التأمين العالميين التي لديها تعامل معهم. وكان يتم التأمين بالتنسيق والتعاون بين شركة التأمين الوطنية وبين الجهات التي تستعين بها الشركات المقاولة، بما في ذلك الاتفاق على قسط التأمين التي تصدر فيه الوثيقة وشروط التأمين الأخرى.

وبقدر تعلق الأمر بإعادة التأمين فإن الجهات الحكومية (رب العمل) والشركات المقاولة على علم بأن شركة التأمين الوطنية ستجري إعادة تأمين بشكل يوفر الحماية التامة لتلك المشاريع، إلا انها (رب العمل والشركات المقاولة) لا تتدخل في كيفية إجراء إعادة التأمين وشروطه، فهذا الأمر متروك لشركة التأمين الوطنية.

عند إجراء إعادة التأمين على المشاريع المذكورة وأغلبيتها المطلقة كانت بمبالغ كبيرة تتجاوز حدود اتفاقية إعادة التأمين التي كانت لدى شركة التأمين الوطنية، على الرغم من ان حدود تلك الاتفاقية كانت من أعلى الحدود في المنطقة العربية، فإن الإجراء الذي كان يقوم به المرحوم مؤيد الصفار هو بالنظر الى القسط الذي صدرت به الوثيقة، وما يحتاجه من إعادة تأمين اختيارية، فإذا ما شعر ان عمولة الاتفاقية و ما سيحصل عليه من عمولة في الإعادة الاختيارية لما زاد عن حدود الاتفاقية، والتي تكون بالضرورة أقل من العمولة الاتفاقية، أفضل للشركة فإنه يجري إعادة التأمين على هذا الأساس. أما إذا ما حصلت لديه القناعة ومن خلال خبرته وعلاقاته بالسوق الدولية، بأن القسط الذي صدرت فيه الوثيقة هو بمستوى يسمح للشركة بأن تحقق عمولة أعلى، فيما لو أجرى إعادة التأمين لكامل الخطر كإعادة تأمين اختياريه وبالسعر الصافي، أي بدون عمولة إعادة تأمين، فإنه يجري إعادة التأمين على هذا الأساس، على الرغم من أن اعتماد السعر الصافي هو خلافا لما هو معتاد، اي بإجراء إعادة التأمين بالسعر الإجمالي الذي صدرت به وثيقة التأمين مخصوما منه عمولة إعادة التأمين، وهو أمر كانت تحاربه الجهات المنظمة لنشاط التأمين، كاللويدز، وعاقبت العديد من الأطراف الخاضعة لرقابتها للقيام به، إذ أنها كانت تعلم بأنه ينطوي على منح عمولة عالية وغير مألوفة.

وعلى الرغم من موقف الجهات المنظمة لنشاط التأمين المذكور أعلاه، فإن المنافسة بين معيدي التأمين، مكنت شركة التأمين الوطنية من أن تحصل، وفي العديد من الحالات، على تغطية كاملة، مع جهات رائدة في إعادة التأمين، بقسط إعادة تأمين صافي يشكل أقل من 50% من قسط الوثيقة، أي ان شركة التأمين الوطنية كانت تعيد التأمين لكامل مبلغ المقاولة، مخصوما منه احتفاظها البسيط، وتحتفظ بأكثر من 50% من قسط التأمين، وبطبيعة الحال فإن كل ذلك كان يشكل إيرادا للشركة، ويدخل ضمن أرباحها ويعود لخزينة الدولة في النهاية.

لقد تمكنت شركة التأمين الوطنية من تحقيق ما تقدم بحكم قدرات المرحوم مؤيد الصفار الفنية العالية، وسمعته المهنية، والكفاءة العالية للجهاز المساعد له، إذ كان وبدون مغالاة ومبالغة، من عمالقة التأمين الهندسي في العراق وفي المنطقة العربية، لا وبل على الصعيد الدولي أيضا. أقول هذا وانا على علم بوقائع توثق ما ذكرت، و

منها على سبيل المثال لا الحصر، دوره، وبإسناد كامل ودعم من معيد التأمين الرائد في التأمين الهندسي في العالم، في التأمين على سد الموصل، الذي كان، وحسب علمي، اكبر سد ترابي في العالم، إذ كان المرحوم مؤيد حاضرا، مع معيد التأمين المذكور، خلال كافة مراحل التصميم والتنفيذ والتشغيل.

آمل ان اكون وفقت بإلقاء الضوء على، و توثيق، ممارسة رائدة، يعود الفضل فيها الى عمالقة انتقلوا الى دار البقاء، وآخرين لازالوا معنا، متمنيا لهم العمر المديد.

(*) المدير العام الأسبق لشركة التأمين الوطنية، 1978-1992

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 28/ حزيران / 2022
http://iraqieconomists.net/ar/